مواقف الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية من إجراءات الرئيس قيس سعيّد ليلة الأحد 25 جويلية 2021: بين الترحيب و الانتهازية السياسية إلى الرفض القاطع !

الجزء 2: في مواقف الأحزاب والجمعيات والشخصيات الوطنية

مقدمة:

بعد أن استعرضنا في الجزء الأول من الدراسة مواقف الأحزاب السياسية من القرارات الاستثنائية التي أعلن عنها رئيس الدولة، الأستاذ قيس سعيّد مساء الأحد 25 جويلية 2021 وصنفناها بين مؤيد ومعارض ومُحترز... وقمنا بتفسير مواقفها تلك، سنتولى في هذا الجزء استعراض موقف المنظمات والجمعيات الوطنية من هذه القرارات.

ونظرا لكثرتها سنتولى في مرحلة أولى التطرّق إلى مواقف المنظمات الوطنية الكبرى وفي مرحلة ثانية موقف كبرى الجمعيات. ولم يكن اختيارنا على هذه المنظمات والجمعيات بالذات اعتباطيا، بل هو يستند إلى مؤشرين اثنين، أولهما وزنها العددي وثانيهما نشاطها وحضورها على الساحة الوطنية مرجعنا في ذلك البيانات الصادرة عنها والتصريحات التي أدلى بها أمنائها العامون أو رؤساء وأعضاء مكاتبها الإدارية في وسائل الإعلام بتونس، سواء المكتوب أو السمعي- البصري أو على شبكة التواصل الاجتماعي.

أولا: مواقف المنظمات الوطنية:

وهي كثيرة بحكم تعددها وعراقتها (نشأت في الغالب منذ الفترة الاستعمارية أو مطلع الاستقلال و بعده) لذلك سنقتصر على المنظمات الوطنية الأكثر شهرة داخل وخارج تونس، وهي تباعا:

1) الاتحاد العام التونسي للشغل:

اجتمع أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل ليلة الإعلان عن قرارات رئيس الجمهورية وأصدر بيانا على صفحته بالفيسبوك، أكّد فيه مساندته لقرارات رئيس الجمهورية الأخيرة كما أكد على احترام الدستور في هذا الظرف الاستثنائي، وتوجّه الإتحاد بالشكر للمؤسسة العسكرية، وفق البيان التالي للاتحاد:

بيان المكتب التنفيذي الوطني

على إثر التدابير الاستثنائية التي اتّخذها رئيس الجمهورية وفق الفصل 80 من الدستور توقّيا من الخطر الداهم وسعيا إلى إرجاع السير العادي لدواليب الدولة وفي ظلّ تفشّي الكوفيد، فإنّ المكتب التنفيذي الوطني للاتّحاد العام التونسي للشغل المجتمع بصفة طارئة:

يذكّر أنّ الأزمة التي تردّت فيها البلاد قد سبق أن نبّه إليها الاتّحاد عديد المرّات وثبّت تقييمه لها في ديباجة المبادرة الوطنية، ويسجّل أنّها قد بلغت اليوم أقصاها ووصلت إلى حدّ تعطّل دواليب الدولة وتفكّك أواصرها وأجهزتها وتردّي الوضعين الاجتماعي والاقتصادي وتعمّق معاناة الشعب وتزايد الفوارق بين الفئات والجهات وتفشّي الفساد ونهب المال العام واستشراء مظاهر المروق على القانون وخرقه بالغلبة طورا وبتطويع التشريعات والأجهزة ومنها القضاء طورا آخر لصالح لوبيات متنفّذة وأطراف استباحت الحقوق والبلاد ورهنتها في سياسة تداينيّة خطيرة فرّطت في السيادة الوطنية، وقد حان الوقت لتحميل المسؤوليات وإنهاء هذه الحقبة التي وضعت تونس على صفيح من نار.

يحيّي التحرّكات الاجتماعية والشعبية السلمية التي انطلقت في العديد من الجهات وشكّلت حلقة في سلسلة مراكمة النضال الشعبي والاجتماعي في تونس ويدين الأسلوب القمعي الذي انتهجته الحكومات تجاهها وأفضت إلى انتهاك الحرّيات واعتقال العديد من النشطاء وكادت تعود بالبلاد إلى مربّع الاستبداد.

يشدّد على ضرورة الحرص على التمسّك بالشرعية الدستورية في أيّ إجراء يُتّخذ في هذه المرحلة الدقيقة التي تمرّ بها البلاد حتّى نؤمّن إلى النهاية احترام الدستور واستمرار المسار الديمقراطي ونعيد للبلاد استقرارها ونسترجع طاقتها في البناء والتقدّم.

يؤكّد على وجوب مرافقة التدابير الاستثنائية التي اتّخذها الرئيس بجملة من الضمانات الدستورية وفي مقدّمتها ضرورة ضبط أهداف التدابير الاستثنائية بعيدا عن التوسّع والاجتهاد والمركزة المفرطة وتحديد مدّة تطبيق الإجراءات الاستثنائية والإسراع بإنهائها حتّى لا تتحوّل إلى إجراء دائم والعودة في الآجال إلى السير العادي وإلى مؤسّسات الدولة وكذلك ضمان احترام الحقوق والحريات بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية دون تجزئة مع الاحتكام إلى الآليات الديمقراطية والتشاركية في أيّ تغيير سياسي في إطار خارطة طريق تشاركية واضحة تسطّر الأهداف والوسائل والرزنامة وتطمئن الشعب وتبدّد المخاوف.

يحيّي المؤسّسة العسكرية ويدعو كلّ الأطراف إلى وجوب النأي بها عن التجاذبات السياسية، إيمانًا منه بعراقة هذه المؤسّسة ووطنيّتها وتمسّكها غير المشروط بحماية أمن البلاد والعباد. كما يشدّد على مراجعة التدابير الخاصة بالقضاء لضمان استقلاليّته.

يرفض لجوء أيّ طرف مهما كان موقعه أو موقفه أو دواعيه إلى العنف ويعبّر في نفس الوقت عن رفضه القطعي لسياسة التشفّي أو تصفية الحسابات وضمان خروج سلمي من هذه المرحلة الدقيقة والصعبة.

الأمين العام
نورالدين الطبوبي

والأكيد أنّ البيان الرسمي للاتحاد على الرغم من عدم تضمّنه لكلمة "نُساند" أو "نُؤيد" و "نَدْعَمُ"... (وهو المطلوب في مثل هذه الأحداث الطارئة والأطراف التي تقف ورائها)، والاحترازات الشكلية التي تضمّناها بعض القرارات مثل: "ضرورة ضبط أهداف التدابير الاستثنائية بعيدا عن التوسّع والاجتهاد والمَرْكَزَة المفرطة وتحديد مدّة تطبيق الإجراءات الاستثنائية" و "مدّة تطبيق الإجراءات الاستثنائية"...، فإنّه من حيث الروح والمضمون هو بيان يصبّ في خانة المساند لمبادرة الرئيس قيس سعيّد.

وتأكيدا لذلك وفي حوار له مع بإذاعة شمس أف. أم، صباح يوم الإثنين 26 جويلية 2021، صرّح الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل سامي الطاهري قائلا: "إنّ مجمل القرارات التي أعلن عنها رئيس الدولة قيس سعيّد دستورية".

وأوضح الطاهري أنّ الاتحاد قبل إصداره لبيان المكتب التنفيذي للمنظمة النقابية، "قد استشار بعض أساتذة القانون الدستوري" وتابع أنّ الإجراءات الإستثنائية المعلن عنها "ليس هناك الكثير ما يُعاب عليها".

وأضاف: "إنّ الأوضاع تعفّنت والدولة وأجهزتها غائبة في مجابهة جائحة كورونا". وفي إشارة للمبادرة الوطنية للحوار التي تقدّم بها المنظمة الشغيلة في ديسمبر 2020 إلى رئيس الجمهورية، ذكّر الطاهري بمساعي الاتحاد في أكثر من مناسبة إلى إيجاد حلّ: "كان من الضروري التوصل إلى حلّ" و أنّ هذا الحلّ "لا يكون إلاّ بالحوار". وجدير بالتذكير أنّ الرئيس قيس سعيّد قد قام بدعوة الأمين العام للاتحاد أكثر من مرّة إلى قصر قرطاج وتحادثا مطولا حول رؤية كل منهما لمضمون هذا الحوار الوطني لكن لأسباب مجهولة، فإنّ هذا الحوار لم يفعّل كما حصل مع مبادرة الحوار الوطني الأول الذي تقدّم به الاتحاد في 05 أكتوبر 2013 وانضمّ إليه لاحقا شركائه الثلاث (عمادة المحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان اتحاد الصناعة والتجارة)، و أرسى يتومس إلى شاطئ الأمان في وقت كانت فيه على شفة حرب داخلية، وبنجاحه جلب لتونس جائزة نوبل للسلام سنة 2015.

وليلة 29 جويلية دُعي القيادي في الاتحاد العام التونسي للشغل، الأستاذ سمير الشفّي إلى منبر حواري ببرنامج "رندفو 9" للإعلامية سماح مفتاح بقناة التاسعة حول قرارات الرئيس قيس سعيّد

ومقتضيات المرحلة القادمة. وفي مداخلته قام الشفّي بمرافعة "استثنائية" عن الإجراءات قائلا: "إنّ الإجراءات الاستثنائية نابعة من الدستور" واستطرد القول "الشعب جاع وصبرَ كثيرا والاوكسيجين مفقود في المستشفيات والجنازات بالعشرات كل يوم والبعض في الحكم كان يهدد، إمّا التعويضات يوم 25 جويلية أو الانتقام، فكان الشعب سباقا وأطاح بالحكومة وكان سببا في تجميد عمل مجلس النواب". وأضاف قوله: "ما فعله الرئيس قيس سعيّد انه التقط سريعا رسالة الشعب وكان في صفّه وجنّب تونس منزلقات خطيرة كانت ستحدث وقيس سعيّد قدّم مخارج دستورية مقنعة وقراراته من صميم الدستور وروحه".

وعن مخاوف المنظمات والجمعيات الوطنية من تراجع الحريات العامة والخاصة وانفراد رئيس الدولة بالسلطات الثلاث، قال نيابة عن المنظمة الشغيلة: "الاتحاد العام التونسي للشغل مع تصحيح المسار جذريا ولن يسمح بأيّ انتهاك للحرّيات العامة والفردية والرئيس قيس سعيّد طمأننا بكونه سيكون الضامن الأول لهذه الحريات".

كما ذكّر المُحاوِرَة وضيوفها والمشاهدين بالتحذير الذي وجّهه الأمين العام للاتحاد إلى الحكومة قبل 25 جويلية، من اندلاع انتفاضة شعبية: "لماذا لا يعترفون بأنّ الأمين العام للاتحاد نورالدين الطبوبي كان حذّر الجميع أكثر من مرّة من انتفاضة شعبية وطالبهم بالإنصات للشعب ونبضه ومعاناته ولكنهم لايسمعون ولا يعقلون. !".

وبغاية إنجاح "المسار التصحيحي" وربحا للوقت قدّم القيادي في الاتحاد بعض المقترحات العمليّة للحكومة القادمة قائلا: "الآن الدقيقة بحسابها، لا بد أن تكون هناك حكومة في أسرع وقت ووزراء قادرون على إعادة تونس الى السكة الصحيحة، سكة التنمية ومحاربة الكوفيد وتحسين المقدرة الشرائية للمواطن وفرض سيادة القرار الوطني بلا أيّ تدخل من صناديق النهب الدولية وإنعاش الاقتصاد الوطني واخراجه من حالة الموت السريري، أهم دور ينتظر الحكومة القادمة".

وعن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية قال: "لن تكون محلّ نقاش، ولا مجال في المطلق لمطالبة الشغالين بمزيد تقديم التضحيات لأنهم ضحّوا كثيرا وحان الوقت حتى نرى الحيتان الكبيرة تضحي بدورها من أجل تونس العزيزة... تونس كانت تستغيث... اليوم نأمل جميعا ان تكون في طريقها للتعافي وهذا لن يكون إلا بوحدة وطنية صماء وتعال على المصالح الضيقة والتجاذبات السياسية ومحاولة كل طرف تسجيل نقاط على الطرف الآخر". وختم مداخلته بتوجيه نداء إلى الأطراف المتصارعة والسياسيّين: "أطلب من الجميع أن يتواضعوا قليلا لأنّ تونس أكبر من الجميع. أقول للسياسيين جميعا، خافوا الله في تونس وشعبها".

وبقطع عن أسلوبها، تبرز مداخلة الأستاذ سمير الشفّي بما لا يدعو للشكّ مساندة المنظمة الشغيلة لقرارات رئيس الجمهورية واستعداد قيادتها القيام بدور فعّال في المرحلة القادمة لاعتبارات اجتماعية واقتصادية وحتى سياسية...، لعلّ أبرزها التماهي مع منظوريه العاملين بالفكر والساعد الذين ساند غالبيتهم قرارت الرئيس من عمّال وفلاحين وموظفين وأعوان دولة ورجال تعليم ومثقفين...، (بمختلف انتمائاتهم الاجتماعية وحساسياتهم السايسية) إلى الشارع احتفاءً بها من جهة، والإبقاء على علاقة طيبة مع مؤسّسة رئاسة الجمهورية خلال المرحلة السياسية القادمة.

2) اتحاد الصناعة والتجارة:

عقب القرارات التي أعلن عنها رئيس الجمهورية أصدر الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية يوم الاثنين 26 جويلية 2021 بإمضاء رئيسه سمير ماجول، بيانا أكّد فيه على "حساسية ودقّة اللحظة التي تمرّ بها البلاد وعلى أهمية التزام مختلف القوى السياسية والمجتمعية الوطنية بالسلم والمحافظة على الأمن والممتلكات العامة والخاصة وبتجنب أيّ شكل من أشكال العنف". وذكّر بأنه "لطالما نبّه من تدهور المؤشرات الاقتصادية والمالية الأساسية وتداعياتها الخطيرة على الجميع، ودعا إلى مراجعة النظام السياسي والقانون الانتخابي وبعض أحكام الدستور تجنبًا لحالة الشلل التي عاشتها البلاد.". وأعرب عن أمله "في أن يتوفق القائمون على مؤسّسات الدولة إلى إرساء حوار جدي ومسؤول للبحث عن حلول للأزمة العميقة التي تعيشها البلاد".

وفيما يخصّ المرحلة القادمة شدّد الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية على أهمية "أن تكفل كل الخطوات التي ستتخذ في الفترة المقبلة سيادة القانون وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والفردية لكل التونسيّين بعيدًا عن منطق تصفية الحسابات أو الانتقام أو التشفي". كما شدّد بيان الاتحاد على أهمية المحافظة على المكاسب التي تحققت لتونس "بالرغم من الأوضاع الصعبة التي يعيشها التونسيون جرّاء الواقع الاقتصادي والاجتماعي والصحّي الراهن الذي تعرفه تونس ويعرب عن مساندته للفئات التي تضرّرت من هذه الأوضاع وعلى حقهم في التعبير عن آرائهم ومطالبهم في كنف الهدوء والالتزام بالقانون.". كما دعا إلى "تكوين حكومة كفاءات وطنية" و أعرب عن "استعداده الكامل للمساهمة في كل الجهود الرامية إلى "تخطّي هذه الفترة العصيبة التي تعيشها تونس" (وفق البيان).

وخلال الاحتماع الذي جمعه برئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، سمير ماجول يوم الأربعاء 28 جويلية، ذكّر الرئيس قيس سعيّد بأنّ مئات التونسيين سرقوا 13.5 مليار دينار (4.8 مليار دولار) من المال العام، واقترح عليهم "صلحا جزائيا" إذا أعادوا تلك الأموال.

وأضاف سعيّد أنّ "الاختيارات الاقتصادية الخاطئة تسببت في ضغوط مالية كبيرة على" تونس ودعا التجار إلى التخفيض في أسعار السلع.

وتابع "نحن دولة لا نتسوّل. هناك ضغوطات مالية نتيجة لجملة من الاختيارات الاقتصادية لماذا أنت تدفع الضرائب والضمان الاجتماعي والآخر لا يدفع الضرائب، فضلا على القروض التي تحصل عليها من البنوك ولم يدفعها. يجب أن تعود إلى الشعب التونسي لأنها أمواله".

وإجمالا وعلى الرغم من موقعها على الصعيد الوطني، فإنّ منظمة الأعراف لم تصطفّ إلى جانب الأحزاب السياسية أو الائتلاف الحاكم، بل أيّدت قرارات رئيس الجمهورية وقدّمت مقترحات عملية لإنجاح المرحلة القادمة سياسيا واقتصاديا، فالتقطت بموقفها هذا اللحظة التاريخية لتغليب مصلحة اللاد والعباد على مصلحة منظوريها من رجال الأعمال المتحكمين في عالم المال والأعمال !

3) الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري:

في بيان أصدره يوم الإثنين 26 جويلية، دعت منظمة الفلاحين الرئيس سعيّد إلى "احترام الدستور والمحافظة على مكتسبات ثورة الحرية والكرامة، وتوضيح حدود التدابير الاستثنائية، والتزامه بالسقف الزمني المضبوط بمقتضى الدستور (30 يوما)". وشدّد الاتحاد على "ضرورة احترام استقلالية القضاء وحرّية التعبير والالتزام بمدنية الدولة وعدم الزجّ بالمؤسّسة العسكرية في التجاذب القائم.". كما دعا الاتحاد إلى "التعقّل والتهدئة والنأي بالبلاد عن كل خطابات العنف"، داعيا إلى "التسريع باحتواء الأزمة"، مؤكدا، في ذات الإطار، أن "لا حلّ إلا من خلال حوار وطني تشاركي شامل يكون سبيلا للنهوض بواقع تونس السياسي والاقتصادي والاجتماعي"، وفق نصّ البيان.

ومن جهة أخرى، نبّهت المنظمة الفلاحية إلى "خطر تواصل اعتماد خطاب سياسي عنيف في البلاد، مدينة في نفس الوقت "كل أشكال الاعتداء على الأملاك العامة والخاصة والحريات الشخصية ". كما شدّدت المنظمة أيضا على عدم "الزجّ بالمؤسّسة العسكرية في التجاذب القائم"، ودعت إلى "ضرورة احترام استقلالية القضاء وحرية التعبير، والالتزام بمدنية الدولة ".

ومقارنة ببيان اتحاد الصناعة والتجارة، كان بيان المنظمة الفلاحية أقلّ ترحيبا بالقرارات الرئاسية وأكثر حذرا في التعامل معها. ويمكن تفسير ذلك بانتماء رئيس اتحاد الفلاحين، السيّد عبد المجيد الزار إلى حركة النهضة وأحد وجوهها بجهة الساحل (البقالطة) منذ ما قبل 2011. وقد أثبت انتماءه للحركة في أكثر من تصريح وإطلالة إعلامية إثر انتخابه على رأس الاتحاد لدورتين متتاليتين (في ماي 2013 وماي 2018). ويبقى التداخل بين ما هو ذاتي وموضوعي غير محبّذ في مثل هذه المواقف !

4) الاتحاد الوطني للمرأة:

عشية يوم 27 جويلية 2021، اجتمعت اللجنة المركزية للاتحاد الوطني للمرأة لاتخاذ موقف من التدابير الاستثنائية التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية يوم 25 جويلية 202. وفي أعقاب اجتماعهنّ أصدرن البيان التالي:

وعلى اثر اجتماع عضوات اللجنة المركزية للاتحاد الوطني للمرأة التونسية عشية اليوم 27 جويلية 2021 لاتخاذ موقف من التدابير الاستثنائية التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية يوم 25 جويلية 2021 فإنهنّ يُعربن عن:

- أولا: وقوفهنّ إلى جانب مطالب الشارع التونسي بعد تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتدهور الوضع الصحي الذي لم يساهم النظام الانتخابي ونظام الحكم في حلّه... وتنامي ظاهرة الإفلات من العقاب... واستفحال الفساد والمحسوبية والرشوة... وارتفاع نسب الفقر والأمية والعنف المسلط على النساء الذي بلغ حد القتل... وانسداد الآفاق أمام الأسر في انتشال أبنائهم وإنقاذهم من الجريمة والتطرف والحرقة والهجرة...

- ثانيا: ارتياحهن لرسائل الطمأنة الصادرة عن السيد رئيس الجمهورية من اجل تصحيح المسار الانتقالي باتخاذ جملة من القرارات الاستثنائية التي تتجانس مع المطالب المشروعة للشعب التونسي وحقه في العيش الكريم في ظل دولة ديمقراطية اجتماعية تكفل حقوقه وتضمن تكافؤ الفرص بين مختلف جهاته وفئاته الاجتماعية.

- ثالثا: دعوتهنّ إلى ضرورة تحصين مكتسبات الثورة التونسية فيما يتعلق بالحقوق الفردية والجماعية وخاصة حرية التعبير وتكريس مبادئ المساواة التامة والمواطنة الحقيقية.

- رابعا: دعوتهنّ إلى ضرورة الإسراع بإنهاء الفترة الاستثنائية وفق الدستور حتى تعود مؤسسات الدولة إلى العمل الطبيعي والإسراع في تكريس الإصلاحات المعلن عنها حتى تبعث الطمأنينة وتعيد الأمل والثقة للشعب وللشارع التونسي في مؤسسات الدولة وعلوية وسيادة القانون.

راضية الجربي رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة التونسية.

والمتـأمّل في نصّ البيان يلمس مساندة المنظمة النسائية العريقة (جانفي 1956) لمطالب الشارع التونسي و ارتياحهنّ لـ "رسائل الطمأنة الصادرة عن السيد رئيس الجمهورية من اجل تصحيح المسار الانتقالي باتخاذ جملة من القرارات الاستثنائية التي تتجانس مع المطالب المشروعة للشعب التونسي". وكانت المطالب المتصلة بوضع الأسرة وتحديدا المرأة في تونس ما بعد 2011 في مقدمة اهتمامات المنظمة بحكم "استفحال الفساد والمحسوبية والرشوة... وارتفاع نسب الفقر والأمية والعنف المسلط على النساء الذي بلغ حد القتل... ". وفي ذلك تلميح لبعض الممارسات الدخيلة على تونس وثقافتها مع بداية حكم الترويكا سنة 2011 بتفشّي ظاهرة التطرّف الديني والخطاب المتشدّد في المساجد وعديد المنابر الإعلامية للبعض من قيادي حركة النهضة وذراعها "العلمي" من السلفيّين الذين أفتوا بضرب المرأة و إلغاء مجلّة الأحوال الشخصية وزواج البنت القاصر والزواج بأكثر من امرأة وفصل البنات عن البنين في مقاعد الدراسة ومواطن العمل ولباس النقاب وإرسال البنات إلى بؤر التوتر في سوريا والعراق وليبيا في إطار ما يعرف بـ "جهاد النكاح" بين 2012 و 2017... الخ. ولعلّ هذا ما يفسّر مطالبة عضوات اللجنة المركزية للاتحاد بضرورة "الإسراع بإنهاء الفترة الاستثنائية وفق الدستور".

5) الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان:

بعد البيان الذي أصدرته الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان صباح يوم 25 جويلية بمناسبة الذكرى 64 لإعلان الجمهورية، التقى رئيس الرابطة، جمال مسلّم البشير العبيدي إلى جانب رؤساء المنظمات الوطنية برئيس الجمهورية قيس سعيّد وفي اليوم الموالي، الثلاثاء 27 جويلية اجتمعت الهيئة الإدارية للرابطة بمقرّها وأصدرت بيانا موسوما: "نَعَمْ لإجراءات تحترم الحقوق و الحرّيات"، أعربت فيه عن "تقبّلها الإجراءات الاستثنائية التي أعلن عنها رئيس الجمهورية وعن خشيتها في المقابل من مركزة السلطات الثلاث لديه، داعية إياه الى الخروج من هاته الإجراءات الاستثنائية في أقرب وقت".

وذكّرت بأنها دعتْ خلال لقائها برئيس الجمهورية أمس الإثنين، إلى "ضرورة اعتماد مسار تشاركي تساهم فيه منظمات المجتمع المدني والمنظمات الوطنية، لتحديد خارطة طريق واضحة المعالم بالنسبة إلى الفترة الاستثنائية والمرحلة التي تليها، على أن لا تتجاوز 30 يوما". ودعت إلى "التسريع بوضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب، وفتح ملفات الفساد السياسي والمالي والإداري والجرائم

الانتخابية وتحريك الدعوى على أساس تقريرَيْ دائرة المحاسبات والتفقدية العامة لوزارة العدل، فيما يتعلق بقضايا فساد بعض القضاة، وقضايا الإرهاب والاغتيالات السياسية".

كما أكّدت على "ضرورة النأي بالمؤسّسة العسكرية على التجاذبات السياسية، والرجوع إلى الشرعية الدستورية في أقرب الآجال، واحترام منظومة حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها". كما "شدّدت على احترام مكتسبات الشعب التونسي من الحقوق والحريات".

ومهما يكن من حجم الانتقادات التي وُجّهت للرابطة بصفة خاصة وللمنظمات التي التقى ممثلوها بالرئيس قيس سعيّد في قصر قرطاج يوم الاثنين 26 جويلية، فإنّ بيانها هذا جاء ليطمئن الرأي العام التونسي ومنخرطي الرابطة ونشطائها في كامل أنحاء البلاد من أنها لم تعطِ صكّا على بياض إلى رئيس الجمهورية في ما يتعلّق بمسألة الحريات وتجميع السلط ومقتضيات المرحلة القادمة بالبلاد... الخ.

6) الاتحاد العام لطلبة تونس (UGET):

غداة الإعلان عن اجتمع المكتب الإداري للمنظمة الطلابية التونسية العريقة (تأسّست رسميا في جويلية 1953 بباريس) للتعبير عن موقفه من قرارات الرئيس قيس سعيّد، وأصدر بيانا في الغرض فيما يليه نصّه:

نصّ الاتحاد العام لطلية تونس
تونس في 2021/07/26
بيان
حول الإجراءات التي أقرّها رئيس الجمهورية بتاريخ 25 جويلية 2021

يتابع الاتّحاد العام لطلبة تونس باهتمامٍ الوضعَ السياسيّ العامَ بالبلاد، و بعد إقرار رئيس الجمهوريّة مجموعة من الإجراءات، يَهمّ منظّمتنا الطلابيّة أن تعبّر عن :

1- إن قرارات تجميد عمل البرلمان و رفع الحصانة عن النوّاب و إعفاء رئيس الحكومة هي إجراءات طالب بها الشعبُ التونسيُّ بعد تورّط هؤلاء و على رأسِهم حزب حركة النهضة في تفقير و تجويع و تقتيل الشعب.

2- مطالبتنا باتّخاذ الإجراءات الاقتصادية و الاجتماعية و الصحيّة لصالح الطبقات الشعبية المفقرة في أقرب الآجال و التسريع في محاسبة الفاسدين و المتورّطين في الاغتيالات و المتستّرين عنها .

3- نُثمّن موقفَ مناضلاتنا و مناضلينا قبل و بعد 14 جانفي 2011 في المقاومة و التصدّي للعمالة و لكل أشكال الدكتاتوريّة و نؤكّد تمسّكنا بمكسب الحريات السياسية كما نحذّر من مغبّة الانفراد بالحكم و إعادة إنتاج منظومة الاستبداد بثوبٍ مدنيٍّ أو عسكريٍّ.

ختاما يتوجّه الاتحادُ العام لطلبة تونس إلى عموم القوى الثوريّة و التقدميّة بالدعوة إلى مزيد رصّ الصفوف و توحيد الرؤى و النضالات انتصارا لمصلحة الشعب.

عاشت الحركة الطلابيّة جزءا لا يتجزأ من الحركةِ الشعبيّةِ.

المجد و الخلود للشهداء و الخزي و العار للخونة و العملاء.

وتبرز قراءة نصّ البيان إلمام قيادة اتحاد الطلبة بحقيقة الواقع التونسي وتشخيصه الجيّد له وتهليله للقرارات التي اتخذها الرئيس سعيّد القاضية: "إن قرارات تجميد عمل البرلمان و رفع الحصانة عن النوّاب و إعفاء رئيس الحكومة هي إجراءات طالب بها الشعبُ التونسيُّ بعد تورّط هؤلاء و على رأسِهم حزب حركة النهضة في تفقير و تجويع و تقتيل الشعب ".

غير أنّ تأييد قيادة الاتحاد للرئيس سعيّد لم تكن مطلقة، بل كان مشروطا بتمسكه "بمكسب الحريات السياسية" وتحذيره من "نحذّر من مغبّة الانفراد بالحكم و إعادة إنتاج منظومة الاستبداد بثوبٍ مدنيٍّ أو عسكريٍّ" ودعوته إلى "مزيد رصّ الصفوف و توحيد الرؤى و النضالات انتصارا لمصلحة الشعب". وفي موقف هذه ما يعكس نضج قيادة الاتحاد والتقاطها للحظة التاريخية في مسار البلاد التونسية رغم صغر سنّ أعضائها وهيمنة المشاغل الدراسية والاجتماعية على غالبيتهم، وهو أمر لم

يتفطّن إليه حتى قيادات أحزاب سياسية ومنظمات وطنية أخرى، بقيت للأسف ضحية التموقع والانتهازية السياسية المقيتة !

7) الاتحاد العام التونسي للطلبة (UGTE):

في الطرف المقابل، اتخذ الاتحاد العام التونسي للطلبة، الغريم الأيديولوجي والنقابي للاتحاد العام لطلبة تونس، موقفا دبلوماسيا بامتياز من قرارات قيس سعيّد بتمسّكه "بمقتضيات الدستور والقانون واحترام مؤسّسات الدولة...". و تأكيد قيادتها على "الاستقلال التام للسلطة القضائية" وحرصها على "تجنب العنف و الفوضى للمحافظة على السلم الوطني و وحدة شعبنا"... ورغم حسن صياغة البيان من حيث الأسلوب واللغة، فإنّ قيادة الاتحاد لم تؤيد ولم تندّد بقرارات رئيس الدولة وذلك لسببين رئيسين أواهما - وهو الأهم - موالاتها لحركة النهضة سياسيا منذ نشأتها في السرّ بالجامعة سنة 1985 وثانيهما هو عدم رغبته في الدخول في مواجهة مع مؤسّسة رئاسة الجمهورية والتحسب من تقلّبات الغد القريب، التي لا يمكن توقعا في علاقة الاتحاد مع نظام ما بعد 25 جويلية.

وفيما يلي البيان الصادر عن الاتحاد العام التونسي للطلبة:

تونس في 26 جويلية 2021
بسم الله الرحمان الرحيم
بيان مركزي

يتابع المكتب التنفيذي للإتحاد العام التونسي للطلبة بانشغال شديد القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية و من منطلق مسؤوليتنا تجاه الوطن و احترام قيم الجمهورية مع المحافظة على المسار الديمقراطي، يهمّنا التأكيد على:

- موقفنا الواضح تجاه كافة مكونات المشهد السياسي التي ساهمت بتطاحنها و تغليبها مصالحها الضيقة على مصالح الوطن.

و شعبه مما أدى إلى تعميق الأزمة الاجتماعية و الاقتصادية

و تحميلها مسؤولية عدم استكمال تركيز أغلب الهيئات الدستورية و على رأسها المحكمة الدستورية مما أفضى الى هذا الفراغ و الجدل الدستوري الراهن.

- تمسكنا بمقتضيات الدستور والقانون واحترام مؤسسات الدولة.

ونعرب عن قلقنا تجاه اي عملية يتم فيها خرق أحكام الدستور والعبث بمؤسسات الدولة.

- نجدد تمسّكنا بتركيز هذه الهيئات لما فيها من ضمان لحماية المشهد الديمقراطي

- دعوة رئاسة الجمهورية و كافة القوى السياسية و الوطنية إلى حوار وطني واسع و هادف ينتهي إلى وضع خارطة سياسية واضحة يعمل بمقتضاها الجميع و ذلك لتعزيز مكتسبات الثورة و تحقيق مطالبها مع الانخراط في مسار إصلاح جماعي يخرج البلاد من وضعها الراهن مع العمل في هذه الفترة الاستثنائية بضمانات دستورية ضامنة للحقوق و الحريات .

- تأكيدنا على الاستقلال التام للسلطة القضائية و النأي بها عن كل الصراعات مع توفير الضمانات اللازمة لحسن تطبيق القانون و فتح ملفات الفساد و محاسبة الفاسدين على وجه الخصوص.

ختاما، نجدّد تمسّكنا بالدستور و القانون و مؤسّسات الدولة مع دعوتنا كافة القوى الحية إلى تجنب العنف و الفوضى للمحافظة على السلم الوطني و وحدة شعبنا.

جامعة شعبية... تعليم ديمقراطي... ثقافة وطنية.

عاشت الحركة الطلابية حرة مناضلة مستقلة.

عاش الاتحاد العام التونسي للطلبة.

الأمين العام

حمزة العكايشي

وعموما لم تقف أيّ منظمة من المنظمات ضد قرارات رئيس الجمهورية لسببين في اعتقادنا أولهما إيمان قيادة هذه المنظمات بضرورة التغيير وتجاوز حالة "العطالة" (Blocage) التي ميزت الساحة السياسية منذ مطلع سنة 2021. وثانيهما عدم رغبة قيادة هذه المنظمة في اتخاذ قرارات معادية لمواقف غالبية قواعدها منظوريهم من عمّال بالفكر والساعد وامرأة وطلبة... مع قرارات معارضة.

لنا أن نتسائل عن موقف الجمعيات من قرارات الرئيس سعيّد؟

ثانيا: مواقف الهيئات الوطنية والنقابات المهنية الكبرى:

نظرا لكثرتها وتنوع أهدافها واختصاصاتها ومجال نشاطها...، سنركّز على الهيئات الوطنية والنقابات المهنية المعروفة لدى العامة وهي تباعا:

1) اتحاد الكتّاب التونسيّين:

أصدر اتحاد الكتاب التونسيين يوم الاثنين 26 جويلية بيانا أشاد فيه بالقرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية قيس سعيّد مساء الأحد 25 جويلية 2021 "لإنقاذ تونس ممّا تردّت فيه من خراب على مدى عشرية كاملة ".

وجاء في ذات البيان الممضى من طرف رئيس الاتحاد صلاح الدين الحمادي وكان نشر على الصفحة الرسمية للاتحاد فايسبوك "إنّ الاتحاد يعبر عن مساندته المطلقة للقرارات الجريئة المتخذة من رئيس الجمهورية، ويعتبر ما قام به رئيس الدولة إجراء قانوني دستوري لا غبار على شرعيته".

كما عبّر الاتحاد عن دعمه للقوات العسكرية والأمنية في عملها من أجل حماية البلاد والعباد، والحاضر والمستقبل، وقد عهدناها منحازة دائما إلى الوطن دون غيره، ورفضه كل التدخلات الخارجية التي من شأنها التأثير على الشأن الداخلي.

ودعا اتحاد الكتاب التونسيين "كافة الكُتّاب والمثقفين وجميع المواطنين وخاصة الشباب إلى الالتفاف حول مؤسسة الرئاسة والمؤسّسة العسكرية والمؤسّسة الأمنية لحماية راية الحرية والكرامة، راية الحياة التي تليق بكل التونسيات والتونسيين" وفق ما ورد في ذات البيان.

2) النقابة الوطنية للصحفيّين:

أصدرت النقابة الوطنية للصحفيّين التونسيين مساء اليوم الاثنين بيانا بخصوص الإجراءات الاستثنائية لرئيس الجمهورية قيس سعيّد. وأكّد بيان النقابة على مساندتها المطلقة للمطالب المشروعة التي رفعها التونسيّون خلال تحركاتهم الاحتجاجية في مختلف الولايات يوم عيد الجمهورية على خلفية تردي أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية والناتجة عن فشل منظومة الحكم برمّته وفق توصيفها.

وحذّر البلاغ من المساس بأيّ مكسب من مكاسب ثورة الحرية والكرامة معبرا عن قلق النقابة إزاء ما يهدّد حرية التعبير والصحافة والإعلام من مخاطر ومحاولات الزج بهما في الصراع السياسي داعيا الجميع إلى النأي بالإعلام والصحفيّين عن كل هذه التجاذبات واحترام مبدأ حرية التعبير والصحافة المكفولة بالدستور.

ودعت النقابة الصحفيّين ومختلف المؤسسات الإعلامية إلى التحلي بروح المسؤولية في هذا الوضع الدقيق، والتقيد بأخلاقيات المهنة والتثبت من الأخبار وعدم بث خطابات الكراهية والعنف والتحريض سواء على مواقع التواصل الاجتماعي او في المواد الصحفية .

كما طالبت رئيس الجمهورية بتوضيح الرؤية فيما يتعلق بالتدابير الاستثنائية المعلنة ووضع خارطة طريق تتم بمشاركة مختلف القوى الوطنية دون إقصاء، وتكون وفقا لرزنامة زمنية محددة ضامنة لمدنية الدولة ولاستمرارية مسار الانتقال الديمقراطي.

ودعت النقابة كل مكونات الساحة السياسية إلى التهدئة والتعقل وعدم الانجرار نحو مربع العنف والانقسامات بين التونسيين.

وبقدر ما كان بيان النقابة مساندا لمطالب التونسيين فإنه كان متحفظا تجاه بعض المسائل الأخرى بالتدابير الاستثنائية المعلنة ووضع خارطة طريق واضحة المعالم !

3) العمادة الوطنية للمحامين:

في بيان صدر عنها يوم الثلاثاء عقب اجتماع مجلسها بدار المحامي، دعت الهيئة الوطنية للمحامين الرئيس قيس سعيّد إلى "فتح الملفات المتعلقة بالفساد في كافة المجالات والجرائم الانتخابية والإرهاب على رأسها قضية الشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي، المتورط فيها حركة النهضة الإخوانية". وأعلنت عن "تمسّكها بضرورة محاربة الفساد وعدم حوار مع الفاسدين ومحاسبة المتسبّبين في الأزمة وإصلاح المنظومة القضائية لإرساء قضاء مستقل قادر على حماية مكتسبات الدولة والحقوق والحريات، وضمان حسن سير العدالة وإرجاع العمل بالمحاكم فورا حماية لحريات الأشخاص."

وطالبت هيئة محامين تونس الرئيس قيس سعيّد بتعديل القوانين الانتخابية والنظام السياسي، بما يمكن من استئناف الحياة السياسية على قاعدة مطالب الشعب التونسي لتجاوز الأزمة وإرساء منوال تنموي جديد يراعي مصلحة الشعب.

كما أكدت تمسّكها بضرورة محاربة الفساد، وأنه "لا حوار مع الفاسدين، ومحاسبة المتسببين في الأزمة، وإصلاح المنظومة القضائية لإرساء قضاء مستقل قادر على حماية مكتسبات الدولة والحقوق والحريات، وضمان حسن سير العدالة، وإرجاع العمل فورا بالمحاكم حماية لحريات الأشخاص والحقوق المدنية والاقتصادية". ودعت إلى تعديل القوانين الانتخابية والنظام السياسي، بما يمكن من استئناف الحياة السياسية على قاعدة مطالب الشعب التونسي لتجاوز الأزمة وإرساء منوال تنموي جديد يراعي مصلحة البلاد.

وحيّا مجلس الهيئة التحركات الشعبية المطالبة بتصحيح المسار الثوري بالبلاد، معتبرا أن هذه المطالب شرعية ويجب الاستجابة لها وإيجاد الحلول الكفيلة بالخروج من الأزمة في إطار استقلالية القرار الوطني ودون تدخل أي طرف أجنبي.

وبينت هيئة المحامين، أن النظام السياسي الذي وقع إقراره في دستور 2014، وكذلك النظام الانتخابي الذي تمّ اختياره، أفرز مجالس تمثيلية تشريعية وبلدية غير متجانسة أفضت إلى فقدان ثقة الشعب تجاهها، وإلى تعطيل سير دواليب الدولة وإلى أزمة اجتماعية حادة وانسداد الأفق، وعدم إقرار حلول ناجعة لتحسين الظروف الاقتصادية والمقدرة الشرائية للمواطن.

وتابعت القول: "إنّ الأمر وصل بتلك المجالس إلى تغليب منطق الاستحواذ والمغالبة والمصالح الذاتية الخاصة والحزبية الضيقة على المصلحة العامة وعلى المصلحة العليا للوطن، مما تسبب في مزيد استفحال الأزمة إلى حد تهديد وجود الدولة وكينونتها".

ودون الإفصاح عن مساندتها أو معارضتها لقرارات رئيس الجمهورية من عدمها، فقد قدم البيان الصادر عن العمادة الوطنية للمحامين قراءة قانونية ثاقبة ومستفيضة من قبل المحامين التونسيّين لقرارات الرئيس وتداعياتها على الساحة وأوليات المرحلة القادمة من جهة أخرى.

4) جمعية النساء الديمقراطيّات (ATFD):

عبّرت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات يوم الثلاثاء 27 جويلية عن تخوّفها من "تغوّل وهيمنة مؤسسة الرئاسة"، بعد إعلان الرئيس قيس سعيّد إقالة الحكومة وتجميد عمل البرلمان ورفع الحصانة عن كل أعضائه. وأكّدت على ضرورة تحديد المدة الزمنية للإجراءات الاستثنائية التي أعلن عنها الرئيس قيس سعيّد يوم 25 جويلية الجاري والتقيّد بها واتخاذ إجراءات عاجلة لتطويق الأزمة الصحية والتصدي للوباء وإنقاذ أرواح التونسيات والتونسيين.

ودعت الجمعيّة في بيان لها، إلى تشكيل حكومة إنقاذ مصغّرة في أقرب الآجال تحترم فيها الكفاءة والتناصف وضمان استقلالية القضاء ومحاسبة الفاسدين مع ضمان محاكمة عادلة وكشف الحقيقة عن اغتيال الشهيدين (شكري بلعيد ومحمد البراهمي) وتحييد المؤسّسة العسكرية وتجنيب البلاد أي انزلاق نحو العنف أو أي نوع من الدكتاتورية.

وشدّدت على ضرورة فتح حوار جديّ تشاركي مع مكونات المجتمع المدني المدافعة عن الدولة المدنية وحقوق الإنسان والمساواة وإحترام الحريات وتشكيل هيئة استشارية متكوّنة من منظمات وجمعيات وخبيرات وخبراء لتحديد خارطة الطريق والرزنامة الضرورية لتحقيقها والخروج من

وضعية التدابير الاستثنائية فضلا عن ضرورة تضمين التناصف في القانون الانتخابي لضمان مشاركة النساء في صنع القرار والحياة السياسية.

كما دعت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات جميع مناضلاتها وشركائها لتحمّل المسؤولية في المراقبة والمحاسبة والدفاع عن المكتسبات مهما كانت الاستثناءات، مهيبة بكل أطياف المجتمع التونسي لتحمّل المسؤولية في حماية السلم الاجتماعية وحقن الدماء وتجنّب كل ما من شأنه الإيحاء بالخروج عن الدولة المدنية والقانون والمؤسّسات.

ولفتت الجمعية إلى أنها دعت مناضلاتها إلى اجتماع طارئ عن بعد، لتدارس ومتابعة تطورات الوضع السياسي، تمّ خلاله الاستماع إلى تحليل خلفية الإجراءات المتخذة من قبل رئيس الدولة من الناحية القانونية. وأضاف البيان أن أغلب المتدخلات أجمعن على أن " ما حدث وما أقدم عليه رئيس الجمهورية من مبالغة في تأويل الفصل 80 من الدستور خاصة ما ذهب إليه بتجميد المجلس النيابي كان نتيجة حتمية لتعفن الوضع السياسي وتردي المشهد البرلماني وتهاوي مؤسسات الدولة في إدارة الأزمة الصحية وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية كنتيجة لاستفحال الفساد وإلى شعبية الاختيارات."

كما أكدن على ضرورة توخي اليقظة والحذر تجاه الوضعية التي أصبحت تعيشها تونس بعد إجراءات 25 جويلية الجاري وتبليغ رئاسة الجمهورية موقف الجمعية وتخوفها من تغول وهيمنة مؤسسة الرئاسة عندما تجمع بيدها كل السلطات، بما فيها رئاسة النيابة العمومية، مشدّدات على أنّ تخوفاتهن مأتها مواقف سابقة للرئيس كان قد عبّر خلالها عن تحفظاته من مسألة المساواة وحقوق النساء.

5) جمعية اتحاد التونسيّين المستقلين من أجل الحرّية:

اجتمعت جمعية "اتحاد التونسيّين المستقلّين من أجل الحرية" التي يرأسها معزّ علي يوم 29 جويلية وأصدرت بيانا في الغرض، من أبرز ما جاء فيه: "إنّ الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس قيس سعيّد، هي من صميم صلاحياته في ظل غياب المحكمة الدستورية، وفقا لما ذكرته شبكة "روسيا اليوم" الإخبارية الروسية. وأضافت الجمعية التونسية في بيان لها، "إنّ التأويل يكون حصريا لرئيس الجمهورية بغضّ النظر عن وجاهة هذا التأويل، الذي جاء استجابة للمطالب الشعبية الشرعية ضد حكم "النهضة" الإخوانية وحلفائها على امتداد 10 سنوات.

ومن أجل الحرية طالبت جمعية اتحاد التونسيين المستقلين، سعيّد بتقديم خارطة طريق واضحة المعالم للمرحلة المقبلة التي لا يجب أن تطول، ولا أن تهدد المسار الديمقراطي للبلاد والذي يعتبر مكسبا لا تراجع فيه لثورة 17- 14.

ودعت الجمعية، إلى تعيين رئيس حكومة في أسرع وقت ممكن، للتفرغ لمجابهة المشاغل الاقتصادية والاجتماعية والصحية للشعب التونسي والانطلاق الحقيقي في عملية إصلاح عميقة تقطع مع السياسات السابقة وتأتي بأسس جديدة للعمل السياسي والإصلاح الهيكلي. كما دعا "اتحاد التونسيين المستقلين من أجل الحرية"، الرئيس التونسي، إلى ضرورة توسيع دائرة التشاور مع الفاعلين السياسيين والمنظمات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني دون حصر ذلك في فئة دون غيرها، وحثت عموم التونسيات والتونسيين إلى عدم الانجرار وراء العنف والتفرقة ودعوات الفتنة.

6) جمعيّة القانون الدستوري:

اعتبرت سلوى الحمروني، رئيسة جمعية القانون الدستوري في برنامج "ميدي شو" بإذاعة شمس أف. أم يوم الثلاثاء 27 جويلية، أنّ ما تعيشه تونس من تعطيل لدواليب الدولة، يمكن اعتباره "خطر داهم" ولرئيس الجمهورية سلطة تقدير "الخطر الداهم" لكونه يرمز للدولة وله من المعطيات ما يجعله يقيّم الوضع. واعتبرت أنّ تونس كانت خارج دولة القانون منذ 2015 بسبب تعطيل تركيز المحكمة الدستورية، ما خلق حالة من التسيب والإفلات من العقاب. وأوضحت أنّ عبارة "انقلاب " لها معنى في القانون، وهو إلغاء الدستور ونزول الجيش للشوارع، لكن ما حصل في تونس هو بعيد تماما عن ذلك، خاصة وأنّ البلاد ممضية على مواثيق دولية تحدّد معنى الانقلاب الذي لديه أصناف متعددة وليس بالضرورة يكون عسكريا .

كما أوضحت أنّ الفصل 80 موجود في الدستور بمعنى أنّ قرارات رئيس الجمهورية تأتي في إطار الدستور، قائلة: "لا يمكن الحديث عن الانقلاب لأنّ الرئيس فعّل فصل جاء في الدستور بمعنى أنّه ما يزال في إطار الدستور". غير أنّ ضيفة البرنامج شدّدت على أنّ رئيس الجمهورية اليوم "مطالب بتوضيح التدابير التي ينوي القيام بها، اعتبارا لأنّ السلطات بيديه وفي المقابل لا محكمة دستورية مرتكزة في البلاد، لكن هناك رأي عام يقظ ومجتمع مدني متابع للوضع ورئيس الجمهورية يعي جيدا ذلك".

و في هذا السياق دعت، إلى الخروج من هذه الحالة في أقرب وقت ممكن لأنّها حالة استثنائية لا يجب أن تتواصل. واعتبرت أنّ قرار رئيس الدولة رفع الحصانة على النواب وترأسه للنيابة العمومية خير دليل على أنّ هناك نيّة للمحاسبة.

كما رأت أنّ تغيير النظامين السياسي والانتخابي في هذه الفترة، سيعتبر خروجا تاما عن الدستور، وانحراف رئيس الجمهورية بالسلطات التي في يده عن هدف وفلسفة الفضل 80.

7) جمعية القضاة:

أصدر المكتب التنفيذي لجمعية القضاة التونسيّين يوم الثلاثاء 27 جويلية 2021، بيانا بيّن فيه موقفه من القرارات والتدابير الاستثنائية التي اتخذها رئيس الجمهورية. وقد جاء في البيان "أنّ الأزمة المستفحلة التي تشهدها الدولة التونسية هي بالأساس نتاج تعطيل مسار الانتقال الديمقراطي من طرف منظومات الحكم المتعاقبة منذ الثورة والخيارات الفاشلة للأحزاب الحاكمة". واعتبر "أنّ حلّ هذه الأزمة يتمّ بالاحتكام إلى الشرعية الدستورية وباحترام كامل الضمانات التي يقتضيها النظام الديمقراطي من تفريق بين سلط الدولة، مشدّدا على استقلال النيابة العمومية وفق مقتضيات الدستور.

و طالبت جمعية القضاة التونسيين النيابة العمومية "بالاضطلاع بدورها الحقيقي والمستوجب في حماية المجتمع والدولة من الجريمة بجميع أشكالها وخاصة جرائم الفساد والإرهاب التي أعاقت الانتقال الديمقراطي وتتبع كل مرتكبيها مهما كانت صفاتهم ومواقعهم إنفاذا للقانون وقطعا مع الإفلات من العقاب وتحقيقا للعدالة المجتمعية وإنجاحا للتجربة الديمقرطية". كما طالبت الجمعية رئيس الجمهورية "بضرورة التسريع في إنهاء العمل بالتدابير الاستثنائية والإفصاح عن آليات استئناف المسار الديمقراطي الحامي للحقوق والحريات وللسير العادي لمؤسسات الدولة".

وتبرز قراءة متأنية لنصّ البيان أنّ جمعيّة القضاة لم تكن متحمّسة لإجراءات رئيس الجمهورية فكان بيانا دبلوماسيا تضمّن مفردات عامة كُتب بلغة قانونية، حتى لا نقول معارضا جملة وتفصيلا للإجراءات الرئاسية.

8) نقابة السلك الدبلوماسي:

كانت نقابة الدبلوماسيين التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والمنضوية تحت الاتحاد العام التونسي للشغل من النقابات الأولى التي تفاعلت إيجابيا مع قرار رئيس الجمهورية.

أصدرت النقابة بيانا يحمل عنوان "بيان للرأي العام" عبّرت فيه عن ارتياحها العميق للقرارات الرئاسية وأنّ تطبيق الفصل 80 من الدستور يرمي "إلى إنقاذ البلاد من الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتدهور والذي أصبح يهدد الأمن و السلم الاجتماعي في البلاد ويمثل خطرا على استمرارية مرافق الدولة". وأكّدت النقابة على أنّ تفعيل الفصل 80 من الدستور "يمثل مطلبا شعبيا نادى به خاصة شباب تونس الذي يعاني التهميش و البطالة...". وعلى الرغم من حساسيته الهيكل الدبلوماسي وتأثيره على مواقف الدول الشقية والصديقة والمنظمات الاقليمية والدولية التي يعملون بها، فإنّ اتخاذ نقابة السلك الدبلوماسيّ موقفا سياسيا بامتياز يعدّ استثناء بكل المقاييس، لا لكون الدبلوماسية هي من مشمولات رئيس الجمهورية، بل لجرأتها ودقّة الظرف الحرج من تاريخ البلاد.

وفيما يلي نصّ البيان الصادر عن نقابة السلك الدبلوماسي:

بيان إلى الرأي العام
تعبّر نقابة السلك الدبلوماسي التونسي عن عميق ارتياحها للقرارات الرئاسية التاريخية التي أعلن عنها سيادة رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة العسكرية والأمنية، يوم 25 جويلية 2021 والتي ترمي إلى إنقاذ البلاد من الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتدهور والذي أصبح يهدد الأمن و السلم الاجتماعي في البلاد ويمثل خطرا على استمرارية مرافق الدولة .
تؤكد نقابة السلك الدبلوماسي أنّ تفعيل الفصل 80 من الدستور يمثل مطلبا شعبيا نادى به خاصة شباب تونس الذي يعاني التهميش و البطالة.
تعتبر نقابة السلك الدبلوماسي ان جميع القرارات التي أعلن عنها سيادة رئيس الجمهورية تندرج صلب اختصاصاته الدستورية.
يجدد أبناء السلك الدبلوماسي التونسي التزامهم الدائم لخدمة تونس وأفراد جاليتنا في الخارج وفق توجيهات واوامر سيادة رئيس الجمهورية قيس سعيّد .
عاشت تونس حرة مستقلة
عن المكتب التنفيذي لنقابة السلك الدبلوماسي
الكاتب العام إبراهيم الرزقي

ثالثا: مواقف بعض الشخصيات الوطنية:

لم يخرج من الشخصيات السياسية العامة إلى وسائل الاعلام للتعبير عن موقفه من قرارات الرئيس قيس سعيّد، غير الرئيس التونسي الأسبق، محمد منصف المرزوقي والأستاذين حمّة الهمّامي وأحمد نجيب الشابي تلاه بعد خمسة أيّام قرابة الخمسين شخصية وطنية من رجال الثقافة والفكر...

1) الرئيس السابق المنصف المرزوقي:

بعد سويعات فقط عن الإعلان القرارات توجّه المرزوقي بكلمة مصوّرة في شكل فيديو بثه على نطاق واسع عبر صفحته الخاصة فيسبوك. وقد وصف التدابير الاستثنائية التي أعلنها الرئيس قيس سعيّد، بأنها "قفزة كبيرة إلى الوراء" وطالب الشعب بمواجهتها.
وقال المرزوقي: "أريد أن أتوجّه بكلمة إل الشقين من المجتمع التونسي، الفرحان والحزين منهما - وهو نفس المجتمع – أنّه هناك نوعان من المجتمعات أو الدول، المتقدمة والمتخلفة. والدول المتخلفة هي التي يتمّ فيها فضّ النزعات السياسية بالغلبة والعنف والانقلابات والتعذيب والبوليس السياسي. أمّا الدول المتقدمة فيكون فضّ النزاعات السياسية فيها بالقانون والدستور في إطار الانتخابات الحرة والنزيهة والمحافظة على السلم المدني".
وأضاف: "إنّ الثورة المباركة التي خانها الكثير من الأطراف، أعطتنا بطاقة دخول نادي الشعوب المتقدمة والدول المتحضّرة، خلافاتنا السياسية على خطورتها كانت تعالج بوسائل سياسية سلمية، هذا ربما انتهى الليلة، وأقول ربما، لأنه لا يزال عندي أمل أن الشعب لن يقبل بما حدث". كما انتقد المرزوقي الرئيس سعيّد، قائلا: "هذا الرجل خرق الدستور الذي أقسم على الدفاع عنه وحنث بوعده وأعطى لنفسه كل السلطات، أصبح القاضي الأوحد وهو شيء لا يصدقه منطق ولا عقل".
وردا على خروج مئات الآلاف من التونسيّين في مناطق مختلفة من البلاد احتفالا بقرارات سعيّد، قال المرزوقي: "أقول للناس التي تهلل لهذا الانقلاب لنهاية حركة النهضة، للأسف الشديد إذا تواصلت هذه المهزلة، لن يتحسن وضعكم الاقتصادي ولا الاجتماعي بل سيزداد سوءا". وغيرها من الانتقادات والنعوت السلبية للرئيس سعيّد بسبب القرارات الجريئة التي اتخذها. ودون الدخول في جدل قانونيّ حول دستورية هذه الإجراءات من عدمه فقد كشف المرزوقي المنتخب رئيسا للجمهورية التونسية من طرف أعضاء المجلس القومي التأسيسي بمجموع 153 صوتا مقابل معارضة ثلاثة أصوات وامتناع اثنين عن التصويت و 44 بطاقة بيضاء من إجمالي 202 عضوا من أعضاء المجلس البالغ عددهم 217) وليس مباشرة من طرف الشعب، بل بمجموع 17.875 صوتا فقط من أصوات

ناخبي دائرة نابل 2، مقابل انتخاب الرئيس قيس سعيّد بالاقتراع المباشر من قبل الشعب التونسي بـ 2.777.931 صوتا، أي بنسبة 72.71% من الأصوات أمام منافسه نبيل القروي

وهي في اعتقادنا اتهامات لا تضاهي ما ارتكبه الرئيس السابق رفقة الفريق العامل معه وفي مقدمتهم مدير ديوانه ومستشاريه في حقّ الشعب التونسي زمن توليه رئاسة الدولة بين 2011 و 2014 من اغتيالات لبعض السياسيّين وعمليات إرهابية طالت الأمنيّين والعسكريّين والمدنيّين الأبرياء، عُدّت بالمئات وتنظيمه لـ "مؤتمر أصدقاء سوريا" في فيفري 2012 وقطعه العلاقات الدبلوماسية مع سوريا والتغاضي عن تسفير خيرة شباب تونس إلى بؤر التوتر بليبيا وسوريا والعراق... الخ. وبالتالي فهو ليس في موقع يمكّنه من إعطاء دروس للشعب التونسي في الترحيب بقرارات الرئيس قيس سعيّد من عدمه !

2) الأستاذ أحمد نجيب الشابي:

3) الأستاذ حمّة الهمّامي:

في خروج مفاجئ فور الإعلان عن الإجراءات الرئاسية وخلال برمجة خاصة على أمواج إذاعة شمس أف.أم يوم الاثنين 26 جويلية، قال رئيس حزب العمال، الأستاذ حمّة الهمامي: "إنّ الفصل 80 من الدستور لا يُخول لقيس سعيّد تجميد البرلمان ولا يُخول له رئاسة النيابة العمومية". ورجّح الهمامي: "إنّ الرئيس قيس سعيّد لا يملك مشروعا لتونس وإنما يملك مشروعا استبداديا، وأنّ الحل الحقيقيّ للأزمة يكمن في الإطاحة بمنظومة الحكم الحالية بالكامل".

وأضاف في مداخلة هاتفية لقناة الجزيرة مباشر: "إنّ الإطاحة بهذه المنظومة -برلمانا ورئاسة وحكومة - ثمّ تفعيل نظام ديمقراطي شعبي يحقق أهداف الثورة التونسية هو الحل الأمثل، متابعا "الشعب التونسي ملّ من إحلال مستبد بآخر، وحاكم رجعي بآخر".

وحول ترحيب بعض التونسيين بقرارات قيس سعيّد ونزولهم للاحتفال بالشوارع، قال الهمّامي إن ذلك حدث من قبل عام 1987 عندما انقلب زين العابدين بن علي، على الحبيب بورقيبة وكان عدد التونسيّين الذين خرجوا للاحتفال ببن علي يفوق مئات المرات عدد من خرجوا يوم الأحد الماضي، مستطردا "الجميع يعرف كيف كان حكم بن علي". وقد خلّفت تصريحات رمز المعارضة لنظام الحكم منذ مطلع السبعينات استياءً في جميع الأوساط، اليسارية وغير اليسارية ساهمت في تراجع الشعبية التي يحضى بها في صفوف التونسيّين من قبل مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية، والأوساط السياسية والنقابية على حد سواء !

4) أحمد نجيب الشابّي:

صباح يوم الإثنين 26 جويلية عبّر رئيس "حزب أمل"، الأستاذ أحمد نجيب الشابي عن رفضه للقرارات التي اتخذها ليلة أمس رئيس الجمهورية قيس سعيّد واعتبرها "انقلابا على الشرعية الدستورية وعلى المؤسسات الشرعية في الدولة". وفي تدخل هاتفي له في برمجة خاصة على شمس أف.أم مواكبة لآخر التطورات والمستجدات على الساحة الوطنية، شدّد أحمد نجيب الشابي على ضرورة العودة إلى الشرعية الديمقراطية عبر تنظيم انتخابات سابقة لأوانها وقال إنه لا يُزكّي قرارات سعيّد. كما تحدث الشابي عن "ضرورة التوجه لإجراء استفتاء حول النظام الانتخابي". وعلّق على قرار رفع الحصانة عن النواب "لو كنت مكان سعيّد لما اتخذ هذا القرار لأنه حكم دستوري".

5) رجالات الثقافة والفكر:

تماهيا مع مواقف المنظمات والجمعيات الوطنية وجمعيات المجتمع المدني، صدر ظهر يوم السبت 31 جويلية 2021 بيان موقّع من طرف 30 شخصية وطنية (بلغ عددهم إلى حد كتابة هذه الكلمات حوالي 50 شخصية مرشّحة للارتفاع) من رجالات الثقافة والفكر في مختلف الاختصاصات والقطاعات: آداب - حضارة - قانون - اقتصاد - فنون - مسرح - سينما - تاريخ... الخ، في شكل رسالة مفتوحة إلى الرأي العام الوطني والدولي، فيما يلي نصّ البيان:

على إثر التّدابير الاستثنائيّة الّتي اتّخذها رئيس الدّولة استنادا إلى الفصل 80 من الدّستور، فإنّنا نحن الممضيات والممضين أسفله نؤكّد:

- أنّ البلاد التّونسيّة تعيش منذ إحدى عشرة سنة أزمة عميقة طالت كلّ المجالات. فبلغ النّموّ الاقتصاديّ أدنى مستوياته وتقلّص التّرقيم السياديّ وتدهورت المقدرة الشّرائيّة. والتجأ المسؤولون إلى الاقتراض والتّداين بشكل مهول رهن البلاد وسيادتها الوطنيّة.

- أنّ المنظومة الصّحّية والتّعليميّة والإداريّة قد تردّت تردّيا لم تعرف له البلاد مثيلا قبل اليوم.

- أنّ الإعلام وهو السّلطة الرّابعة قد أصبح في جلّه تحت سلطة النّهضة وحلفائها ما عدا قلّة من الإعلاميّين المتمسّكين بشرف المهنة.

- أنّ مجال الثّقافة، أساس التقدّم الفكري والحضاري للشعوب، قد وقع تهميشه بشكل مُفزع لدرجة أن رئيس الحكومة السّابق اعتبر، في تصريح رسمي، أن الثقافة لا تعدو أن تكون مجرّد تسلية يمكن الاستغناء عنها.

- أنّ الفساد ونهب المال العامّ قد استشرى في أغلب مفاصل المنظومة السّياسيّة الّتي أصبحت قائمة على حسابات التّموقع السّياسيّ، وعلى خدمة مصالح الأحزاب وخدمة لوبيات متنفّذة دون أيّ اكتراث بمصلحة الشّعب والوطن. وهذا ما جعل دواليب سير الدّولة تتعطّل وتتفكّك.

- أنّ بعض المنظومة القضائيّة قد تمّ اختراقها، فأصبحت في خدمة الإرهاب تخفي ملفّاته وتحمي مموّليه وداعميه. إضافة إلى حماية الفاسدين والتّستّر عليهم.

- أنّ مجلس النّوّاب لم يعد يقوم بوظيفته التّشريعيّة، وإنّما قد أصبح ساحة لمهاترات وصراعات وعنف متبادل لا سيّما ضدّ النّساء. كما أن تسييره كان يخدم مصلحة رئيس المجلس تنفيذا لأجندا حزبه، حركة النهضة، بدلا عن خدمة مصلحة الشعب.

- أنّ الشّعب التّونسيّ الذي أصبح يعاني معاناة كبيرة من جرّاء تردّي جميع الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة يطالب منذ مدّة بتغيير عميق في إدارة الشّأن العامّ. وقد خرج يوم 25 جويلية معبّرا عن غضبه من الطّبقة السّياسيّة وموجّها احتقانه إلى حركة النّهضة وحزامها السّياسيّ بصفتهم السّبب المباشر في هذا الانهيار الشّامل.

- أنّنا ندعم استجابة الرّئيس قيس سعيّد لمطالب الشّعب التّونسيّ ولا نعدّ ذلك انقلابا على الدّستور ولا على الشّرعيّة. وإنّنا ندعو الرّئيس إلى محاسبة كلّ من مرق عن القانون محاسبة قانونيّة دون أيّ تشفّ ولا انتقام. كما ندعو الدّول الصديقة إلى مساندة اختيارات الشّعب التّونسيّ الّتي تضمن له الكرامة والعزّة والحرّيّة.

- أنّنا نسجّل بكلّ ارتياح أنّ مبادرة رئيس الجمهوريّة قد بدأت في أيّام قليلة في حلحلة ملفّات الإرهاب والفساد الّتي ترقد في الأدراج منذ سنوات طوال.

- أنّنا نرفض رفضا باتّا أيّ حوار مع المارقين عن القانون ونرفض أيّ تسوية مع الفاسدين أو أيّ عودة لهم إلى صدارة المشهد السّياسيّ.

- أنّنا متيقّظون إزاء أيّ إمكانيّة لعودة الاستبداد أو استئثار جهة واحدة بالسّلطات. ونحن حريصون على الانتقال الدّيمقراطيّ وعلى الحفاظ على مدنيّة الدّولة والحرّيات العامّة والمساواة بين المواطنات والمواطنين.

- أنّنا نطلب من كافة الدول الأجنبية عدم التدخّل في الشؤون الداخلية التونسية، وخاصّة عدم محاولات فرض مواصلة هيمنة الإسلام السياسي على المجتمع التونسي بعد أن قاسى منه الويلات طيلة العشرية الماضية.

وبالتأكيد فإنّ نداء كهذا صادر عن شخصيات وطنية وازنة قد دعم القرارات المتخذة من طرف الرئيس قيس سعيّد وبعث رسائل طمأنة إلى عامة التونسيّين داخل البلاد والرأي العم الدولي خارجها !

خاتمة:

يمكن القول في خاتمة هذه الورقة، إذا ما استثنينا موقف كل من الاتحاد التونسي للفلاحة و الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات (بالنسبة للجمعيّات) وموقف الرئيس السابق الدكتور المنصف المرزوقي والأستاذين أحمد نجيب الشابي وحمّة الهمّامي (بالنسبة للشخصيات الوطنية)، كانت مواقف بقية المنظمات والهيئات والجمعيات التونسية مساندة في الغالب لقرارات الرئيس سعيّد ومعارضة لمواقف أحزاب الائتلاف الحاكم التي تطرّقنا إليها بإطناب في الجزء الأول من الدراسة. ونجد تفسيرا لهذه المواقف في الأجواء التي سادت الساحة السياسية منذ قرابة السنتين وتميّزت بكثرة الخلافات و "العواصف" التي بلغت إلى حد القطيعة بين الرئاسات الثلاث، إضافة إلى الأداء المهتزّ، و الكارثي أحيانا لكل من رئاسة الحكومة بقيادة هشام المشّيشي ومجلس نواب الشعب برئاسة الشيخ راشد الغنوشي.

غير أنّ هذه المساندة لقرارت الرئيس من قبل المنظمات والجمعيات والشخصيات الوطنية لم تكن في شكل صكّ على بياض، بل رافقتها عديد التحفّظات من حيث الشكل كدعوته إلى تحديد الآجال الزمنية و ضمان الحريات العامة والفردية للتونسيّين وعدم الانفراد بالسلطات الثلاث... الخ.

كما لم تكتف هذه المنظمات والجمعيات والشخصيات الوطنية بمجرّد المساندة في بياناتها، بل قدّمت مقترحات عملية قصد إنجاح المرحلة القادمة. فكانت بذلك مواقف متناغمة مع اللحظة التاريخية مغلّبة لغة العقل ومصلحة البلاد على مصالحها الخاصّة.

لنا أن نتساءل كيف كانت مواقف المنظمات الدولية والدول الأجنبية من القرارات المتخذة من قبل الرئيس قيس سعيّد مساء 25 جويلية 2021؟

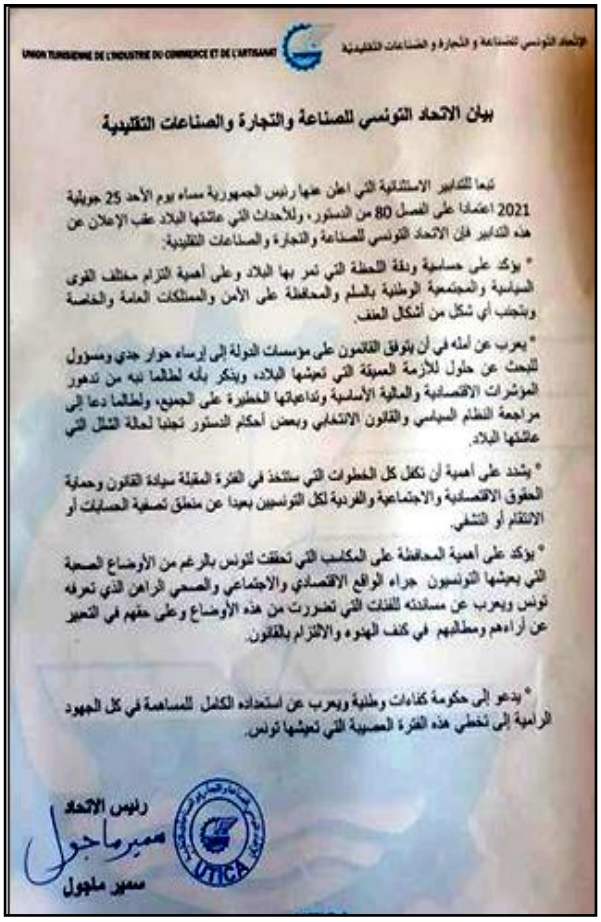

الإتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية
UNION TUNISIENNE DE L'INDUSTRIE DU COMMERCE ET DE L'ARTISANAT

بيان الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية

تبعا للتدابير الاستثنائية التي اعلن عنها رئيس الجمهورية مساء يوم الأحد 25 جويلية 2021 اعتمادا على الفصل 80 من الدستور، وللأحداث التي عاشتها البلاد عقب الإعلان عن هذه التدابير فإن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية:

* يؤكد على حساسية ودقة اللحظة التي تمر بها البلاد وعلى أهمية التزام مختلف القوى السياسية والمجتمعية الوطنية بالسلم والمحافظة على الأمن والممتلكات العامة والخاصة وبتجنب أي شكل من أشكال العنف.

* يعرب عن أمله في أن يتوفق القائمون على مؤسسات الدولة إلى إرساء حوار جدي ومسؤول للبحث عن حلول للأزمة العميقة التي تعيشها البلاد، ويذكر بأنه لطالما نبه من تدهور المؤشرات الاقتصادية والمالية الأساسية وتداعياتها الخطيرة على الجميع، ولطالما دعا إلى مراجعة النظام السياسي والقانون الانتخابي وبعض أحكام الدستور تجنبا لحالة الشلل التي عاشتها البلاد.

* يشدد على أهمية أن تكفل كل الخطوات التي ستتخذ في الفترة المقبلة سيادة القانون وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والفردية لكل التونسيين بعيدا عن منطق تصفية الحسابات أو الانتقام أو التشفي.

* يؤكد على أهمية المحافظة على المكاسب التي حققت لتونس بالرغم من الأوضاع الصعبة التي يعيشها التونسيون جراء الوضع الاقتصادي والاجتماعي والصحي الراهن الذي تمر به تونس ويعرب عن مساندته للفئات التي تضررت من هذه الأوضاع وعلى حقهم في التعبير عن آرائهم ومطالبهم في كنف الهدوء والالتزام بالقانون.

* يدعو إلى حكومة كفاءات وطنية ويعرب عن استعداده الكامل للمساهمة في كل الجهود الرامية إلى تخطي هذه الفترة العصيبة التي تعيشها تونس.

رئيس الاتحاد
سمير ماجول

UTICA

SCD نقابة السلك الدبلوماسي
28m ·

بيان الى الرأي العام

تعبّر نقابة السلك الدبلوماسي التونسي عن عميق ارتياحها للقرارات الرئاسية التاريخية التي اعلن عنها سيادة رئيس الجمهورية، القائد الاعلى للقوات المسلحة العسكرية والامنية، يوم 25 جويلية 2021 والتي ترمي الى إنقاذ البلاد من الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتدهور والذي اصبح يهدد الامن و السلم الاجتماعي في البلاد ويمثل خطرا على استمرارية مرافق الدولة.

تؤكد نقابة السلك الدبلوماسي ان تفعيل الفصل 80 من الدستور يمثل مطلبا شعبيا نادى به خاصة شباب تونس الذي يعاني التهميش و البطالة.

تعتبر نقابة السلك الدبلوماسي ان جميع القرارات التي اعلن عنها سيادة رئيس الجمهورية تندرج ضلب اختصاصاته الدستورية.

يجدد ابناء السلك الدبلوماسي التونسي التزامهم الدائم لخدمة تونس وأفراد جاليتنا في الخارج وفق توجيهات واوامر سيادة رئيس الجمهورية قيس سعيد.

عاشت تونس حرة مستقلة

عن المكتب التنفيذي لنقابة السلك الدبلوماسي
الكاتب العام ابراهيم الرزقي

الاتحاد العام لطلبة تونس
Union Générale Tunisienne des Etudiants
الاتحاد العام التونسي للطلبة

تونس في 26 جويلية 2021 — بيان مركزي

بسم الله الرحمان الرحيم

يتابع المكتب التنفيذي للإتحاد العام التونسي للطلبة بإنشغال شديد القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية و من منطلق مسؤوليتنا تجاه الوطن و إحترام قيم الجمهورية مع المحافظة على المسار الديمقراطي، يهمنا التأكيد على :

• موقفنا الواضح تجاه كافة مكونات المشهد السياسي التي ساهمت بتطاحنها و تغليبها مصالحها الضيقة على مصالح الوطن و شعبه مما أدى إلى تعميق الأزمة الإجتماعية و الإقتصادية و تحميلها مسؤولية عدم استكمال تركيز أغلب الهيئات الدستورية و على رأسها المحكمة الدستورية مما أفضى الى هذا الفراغ و الجدل الدستوري الراهن.

• تمسكنا بمقتضيات الدستور والقانون واحترام مؤسسات الدولة ونعرب عن قلقنا تجاه اي عملية يتم فيها خرق أحكام الدستور والعبث بمؤسسات الدولة.

• نجدد تمسكنا بتركيز هذه الهيئات لما فيها من ضمان لحماية المشهد الديمقراطي

• دعوة رئاسة الجمهورية و كافة القوى السياسية و الوطنية إلى حوار وطني واسع و هادف ينتهي إلى وضع خارطة سياسية واضحة يعمل بمقتضاها الجميع و ذلك لتعزيز مكتسبات الثورة و تحقيق مطالبها مع الإنخراط في مسار إصلاح جماعي يخرج البلاد من وضعها الراهن مع العمل في هذه الفترة الإستثنائية بضمانات دستورية ضامنة للحقوق و الحريات.

الاتحاد العام لطلبة تونس

تونس في 26 جويلية 2021

بيـان

حول الإجراءات التي أقرّها رئيس الجمهورية بتاريخ 25 جويلية 2021

يتابع الاتّحاد العام لطلبة تونس باهتمام الوضعَ السياسيّ العامّ بالبلاد ، و بعد إقرار رئيس الجمهوريّة مجموعة من الاجراءات ، يَهمّ منظّمتنا الطلابيّة أن تعبّر عن :

1_ إن قرارات تجميد عمل البرلمان و رفع الحصانة عن النوّاب و إعفاء رئيس الحكومة هي إجراءات طالب بها الشعبُ التونسيُّ بعد تورّط هؤلاء و على رأسهم حزب حركة النهضة في تفقير و تجويع و تقتيل الشعب .

2_ مطالبتنا باتّخاذ الإجراءات الاقتصادية و الاجتماعية و الصحيّة لصالح الطبقات الشعبية المفقرة في أقرب الآجال و التسريع في محاسبة الفاسدين و المتورّطين في الاغتيالات و المتسترّين عنها .

3_ نثمن موقف مناضلاتنا و مناضلينا قبل و بعد 14 جانفي 2011 في المقاومة و التصدّي للعمالة و لكل أشكال الدكتاتوريّة و نؤكّد تمسّكنا بمكسب الحريات السياسية كما نحذّر من مغبة الانفراد بالحكم و إعادة إنتاج منظومة الاستبداد بثوبٍ مدنيٍّ أو عسكريٍّ .

ختاما يتوجّه الاتحادُ العام لطلبة تونس إلى عموم القوى الثوريّة و التقدميّة بالدعوة إلى مزيد رصّ الصفوف و توحيد الرؤى و النضالات انتصارا لمصلحة الشعب .

• عاشت الحركة الطلابية جزء لا يتجزأ من الحركة الشعبية •
• المجد و الخلود للشهداء و الخزي و العار للعملاء و الخونة •